**أهمية تسبيب الأحكام لتحقيق رقابة المحكمة العليا**

أ.د/ عبدالمؤمن شجاع الدين

الأستاذ بكلية الشريعة والقانون – جامعة صنعاء

ينص قانون الإجراءات الجزائية وقانون المرافعات على وجوب تسبيب الأحكام، وان الحكم الذي لا يشتمل على أسباب يكون باطلاً، لأنه يتعذر على المحكمة العليا بسط رقابتها القانونية على الأحكام إذا خلت من الأسباب أو كان تسبيبها قاصراً، وقد اشار إلى هذه المسألة الحكم الصادر عن الدائرة الجزائية بالمحكمة العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ 21-10-2018م في الطعن رقم (61600)، الذي ورد ضمن أسبابه: ((والمعلوم قانوناً أن رقابة المحكمة العليا على محاكم الموضوع في التسبيب لها أهمية في تطبيق القانون، فعدم التسبيب يجعل من المستحيل على المحكمة العليا أن تقوم بتلك الرقابة، وحيث أن الحال كذلك فإن الحكم مشوب بالبطلان المطلق ولا يصحح ذلك قنوع المحكوم عليه وتشريفه للحكم بإعتبار التسبيب متعلقا بالنظام العام وحق وضمانة للكافة يجب على الأحكام الالتزام بها وضمانها))، وسيكون تعليقنا على هذا الحكم حسبما هو مبين في الأوجه الأتية:

**الوجه الأول: ماهية تسبيب الحكم:**

يقصد بتسبيب الحكم: أن يذكر القاضي الحجج والأسانيد الواقعية والقانونية التي أستند عليها في حكمه، فالتسبيب: هو بيان الأسباب التي دعت المحكمة إلى تطبيق النصوص القانونية على وقائع النزاع، والتسبيب: هو الذي يدل على أن القاضي قد قام بدراسة القضية دراسةً دقيقة واحاط بها مستخلصاً الوقائع والأدلة والدفوع وأوجه الدفاع وأنه لم يغفل أي دفاع جوهري مقدم من قبل الخصوم، وأن القاضي قد قام بتكييف الواقعة تكييفاً سليماً.

**الوجه الثاني: أسباب الحكم القانونية وأسباب الحكم الواقعية:**

المقصود بالأسباب الواقعية: هو بيان الحكم للوقائع والأدلة التي أستند إليها الحكم في تقرير وجود أو عدم وجود الواقعة ، فالأسباب الواقعية: هي الوقائع التي يستخلصها القاضي من أوراق القضية وسير إجراءات التقاضي.

اما الأسباب القانونية: فهي ما استند إليه القاضي من نصوص قانونية قام بتطبيقها على الوقائع المستخلصة من القضية التي ينظرها القاضي.

ويشترط أن تكون الأسباب كافية لحمل منطوق الحكم، كما أن الأسباب هي التي تتمكن المحكمة العليا من خلالها التحقق من أن الحكم قد قام بتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً.

**الوجه الثالث: تسبيب الأحكام وسيلة للرقابة على الأحكام من قبل المحكمة العليا:**

لا ريب أن التسبيب للأحكام من أهم وسائل رقابة المحكمة العليا على أحكام محاكم الموضوع، فعند الطعن في الحكم تقوم المحكمة العليا بدراسة الحكم والإطلاع على الأسباب الواردة فيه، ولذلك تحرص محكمة الموضوع على تسبيب أحكامها التسبيب الجيد، إضافة إلى أن التسبيب يظهر مدى فهم القاضي للنزاع ومن ثم تطبيقه للنص القانوني الذي يحكم الواقعة، ولذلك فالمحكمة العليا تراقب مدى فهم القاضي للنص القانوني وتطبيقه التطبيق الصحيح ، وعلى هذا الأساس فإن رقابة المحكمة العليا تمتد إلى أسباب الحكم التي تدل على كيفية التكييف القانوني لوقائع النزاع وكيفية تطبيق القاضي للنصوص القانونية على الوقائع ومدى التزام الحكم بالنصوص القانونية، ومن هذا المنطلق فإن رقابة المحكمة العليا على تسبيب الحكم مظهر من أهم مظاهر الرقابة القانونية التي تباشرها المحكمة العليا على أحكام محاكم الموضوع بصفة المحكمة العليا محكمة قانون، والله اعلم .

<https://t.me/AbdmomenShjaaAldeen>